

دور الجانب التعليمي في اثراء الحياة الاجتماعية بولاية طرابلس الغرب اثناء الحكم العثماني الثاني

د. امحمد عطية محمد يحيى

كلية الآداب والعلوم / قصر الاخيار

جامعة المرقب / ليبيا

May70n@yahoo.com

مقدمة :

مثل الدين الإسلامي في هذه البلاد والذي حملته الفتوحات الإسلامية منذ عام 11 هجري (623 م) القاعدة الأساسية التي تركز عليها حياة المواطنين وعلاقتهم فيما بينهم أو مع الدولة ، فإدارة حياتهم اليومية وحل منازعاتهم وخصومتهم تسير وفق المذهب المالكي الذي انتشر على هذه الأرض على يد العالم والفقير الجليل الطرابلسي المولد والنشأة (علي بن زياد) (الشريف ، 1999 ، 40) الذي ارتحل إلى المدينة المنورة وأخذ المذهب المالكي من مؤسسها الفقيه أنس بن مالك (93 / 197 هـ) ومن ثم عاد إلى طرابلس وبداء في نشر هذا المذهب وانتقل للتدريس في جامع القيروان الكبير حيث تتلمذ على يده العالم والقاضي (سحنون) الذي يشار إلى دوره في نشر المالكية في شمال إفريقيا كلها فيما بعد إضافة إلى ذلك فقد انتشر المذهب الاباضي في بعض ربوع هذه البلاد في بعض أجزاء مناطق الجبل الغربي و زوارة ، ومع وصول العثمانيين إلى هذه البلاد استجد أمرن أولهم دخول المذهب الحنفي مذهب الدولة العثمانية الرسمي إلى هذه البلاد ، والأمر الآخر هو تعدد الطرق الصوفية وتغلغلها في أواسط العامة (بن موسي ، 1988 ، 66) ، هذا الأمر حصل بدعم من العثمانيين بحيث أصبح لكل قرية شيخها ووليها الصوفي الذي تبرك به وتقدم له النذور وتخصه بالزيارات وإقامة الحفلات الدينية عند ضريحه ، وإن كان لابد أن نشير إلى أنه على الرغم من ذلك فقد كان المجتمع متديناً في أغلبه على الرغم من تلك المكانة التي كانت لهؤلاء الصوفيين ومنفتحاً على باقي شرائح المجتمع الأخرى ، ففي حين كان هؤلاء الصوفيون يقيمون المناسبات الدينية بكل حرية ، كان النصارى يقيمون عيد الفصح كذلك بكل حرية واحترام حيث يقوم الوالي باستقبال القناصل الأوربيين لتقدم التهنئة لهم في ظل التسامح الذي اشتهرت به المدينة . (cowper . 32) .

أما الأمور المتعلقة بزيارة القبور والتبرك بالأضرحة كانت تجرى في مجتمع كان يسوده الفقر والجهل وعدم المعرفة ، هذا الوسط وجد فيه العثمانيون الفرصة لتسويق تلك الأفكار وتدعيمها من خلال الصوفيين الذين أخذوا يكثر الحديث في أذكارتهم وأورادهم عن الفقر والجهل والظلم على أنها نعمة وسيتم مكافأة العبد المظلوم والمقهور في دنياه بالجنة ودليله في ذلك هو الشيخ والولي فهو المرشد إلى أبواب النعيم حتى أصبح من ليس له شيخ يتبعه ويسترشد به محروم من البركة في نظر هؤلاء (قدرة ، 2007م ، ص 291) ، وقد وجد الحكام العثمانيون في الصوفية الوسيلة لبسط السيطرة وإحباط المقاومة خصوصا في ظل ابتعادها عن الأسس والعقائد والأفكار التي انطلق منها بناء هذه الحركة في القرنين الثاني والثالث الهجري ، وقد ساهم في انتشارها على نحو واسع في هذه البلاد هو أن معظم من تولى حكم هذه الولاية كانوا من العسكريين وهؤلاء كان مستواهم متدنياً وأمين في أغلب الأوقات لذلك وفي الكثير من الأحيان كانوا يرهبون المشايخ على اعتبار أنهم يمثلون في نظرهم أولياء الله وهذا الخوف جعلهم يلجئون إليهم في ساعات ضعفهم للحصول على البركة ورضي الخالق وكذلك لقراءة ما يخبئ لهم القدر في المستقبل ، كذلك عملوا على تقريبتهم وتعظيمهم وباتوا في مكانة عالية وكبيرة ساهمت في كثير من الأوقات بسبب خوف هؤلاء الحكام منهم من أن يكونوا ملاذاً وملجأً للكثيرين من أبناء الشعب الهاربين من ظلم الحكام وملاحقة جنودهم لهم وهذا أكسبهم شعبية وحب الأهالي (بن موسى ، 1988م ، ص 68) .

• التعليم الديني :

جانبا من الجوانب المهمة في تركيبة المجتمع وهو من القواعد الأساسية للتحديث المجتمع ، وعلى مستوى التقاليد التراثية فقد ظلت الجوامع والزوايا المنتشرة في أنحاء الولاية وحواضرها وبواديها هي التي تؤدي كل الدور في نشر العلم وتحفيظ القرآن الكريم ومبادئ العلوم والرقي بمستوى الطلاب وعقولهم في ظل غياب المؤسسات التعليمية الرسمية ، والمعروف والمعهود في التدرج في ترتيب درجات التعلم في هذه البلاد كانت تبدأ بعد حفظ القرآن الكريم في الكتاتيب على قراءة نافع المدني (169هـ) برواية قالون (220هـ) في الزوايا والجوامع المختلفة (جبران ، 2008م ، 181) .

يتم التدريس على نظام الحلق الاجتماعي لتدريس علوم التفسير والحديث والفرائض والنحو والفلك وغيرها من العلوم القديمة وهذا النمط من التعلم يلتزم به جميع أبناء الولاية بما فيهم أبناء الطبقة

المتنفقة (القماطي 1978م ، ص 68) ، حيث يجرى تعليمهم وتحفيظهم القرآن الكريم حرصا على الانتماء بل إنهم يحتفلون بمن ختم القرآن الكريم وحفظه ويتم تقديم الهدايا له ويجعلون من ذلك مدعاة للفرح والسرور بالنسبة لأهله وعائلته ونشير إلى ما أورده المؤرخ حسن الفقيه حسن في يومياته حيث يشير إلى مدى فرحه وسروره بعد أن ختم ابنه (احمد) حفظه للقرآن الكريم وعده حدث يقربه من المغفرة والذي أصبح فيما بعد احد ابرز الشعراء والكتاب في الولاية (الفقيه حسن ، 2002م) ، وشكل هذا الانتماء الذي يعد مظهرا عاما وخصوصية وقاسما مشتركا بين المثقفين التقليديين والجدد فقد كان المجتمع في ولاية طرابلس آنذاك يعلى من قيمة من يواصل تعليمه وتحصيله بعد حفظه لكتاب الله في مجالس الشيوخ في المساجد حيث يأخذ أصول العلم من المبرزين منهم (الشريف ، 1999م ، ص 347) ، هذا الأمر كان على حد سواء عند الأغنياء والفقراء وهذا النوع من العلوم التقليدية التراثية بلغ بفضل هؤلاء العلماء مبلغا مرموقاً من العطاء والنشاط ، الأمر الذي جعل الكثير من طلاب العلم يكتفون به ويقتصرون عليه بل ويبلغون مبلغاً عالياً من التقدير والاحترام ، وحسبنا أن نشير إلى بعض من تلك النماذج التي كانت تمثل تلك الشريحة المتعلمة مثل العلامة عبد الرحمن البوصيري (1842م / 1935م) والشاعر أحمد الشارف (1872م / 1959م)¹⁷ وإبراهيم مصطفى باكير (1862م / 1943م)¹⁸ و أحمد البكباك (1878م / 1940م)¹⁹ ، هؤلاء عينة بسيطة من العلماء والأدباء الذين تكونت معارفهم عن طريق المناقلة في حضن الجوامع والزوايا داخل مدينة طرابلس ولم يكتب لهم النصيب من تحصيل العلم والاستمرار فيه خارجها ، وإن سعى البعض الآخر من العلماء من سنحت لهم الفرصة والإمكانية في استكمالهم خارج طرابلس حيث اتجهوا إلى الجامع الأزهر في مصر وجامع الزيتونة في تونس أمثال لشيخ عبد الله يحي الباروني (1831م / 1913م) والشيخ احمد بن محمود (؟ / 1933م)²⁰ ، والشيخ سالم المبروك

¹⁷ أحمد الشارف : من الفقهاء والقضاة البارزين ولد في مدينة زليتن أخذ العلم في منطقته ثم رحل إلى طرابلس

فأخذ العلم من أبرز علمائها ولهذا الشاعر ديون متنوع قام بنشره الأستاذ على مصطفى المصري .

¹⁸ إبراهيم مصطفى باكير : من علماء الأحناف وأدباء طرابلس ولد فيها وتعلم فيها تولى عديد المناصب

خلف إنتاجا " غزيرا" من الشعر ، وكان أحد محرري جريدة الترقى ، راجع ، على مصطفى المصري ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، ط ثانية ، طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر ، 2000م ، ص 72 .

¹⁹ أحمد البكباك : من علماء طرابلس ولد فيها واخذ العلم من مشايخها وتولى التدريس طيلة حياته .

²⁰ احمد بن محمود : رحل إلى مصر للتحصيل العلمي وطلب العلم بل انه ذهب إلى الهند وعاد إلى مسقط

رأسه طرابلس حيث توفي عام 1953 م .

الورشفاني²¹ ، والشيخ محمد كامل بن مصطفى (1828م/1897م)²² ، والشيخ سليمان الباروني (1873م/1940م)²³ .

وهؤلاء حصلوا على إجازات علمية تشهد بنبوغهم وأهليتهم للتدريس²⁴ والتعليم ، بل إن الكثير منهم عاد إلى وطنه وساهم مساهمة فاعلة في الحياة الثقافية والعلمية (جبران ، 2008 ، 184) ، هذا النوع من التعليم الذي تدرج من حفظ كتابه العزيز وصولاً إلى تحصيل الكتب في علوم المقاصد والذي كان سائداً في ولاية طرابلس بمناهجه ومقرراته وإجازاته يشابه نظام التعليم الموجود في سائر دول الجوار أمثال تونس ومصر وبلاد الشام والدولة العثمانية وغيرها من الدول الإسلامية وهو سعى إلى تنقية ما رميت به هذه البلاد من جهل حيث برزت العديد من منارات العلم والتي انتشرت في ربوع الولاية تؤدي وتنشر التعليم مثل جوامع مدينة طرابلس في مقدمتهم جامع درغوث باشا وجامع شائب العين وجامع أحمد باشا القرمانلي وجامع قرجي و وزاوية عثمان باشا وزاوية عمورة في جنزور و زاويا أولاد سهيل وأولاد سنان في الزاوية الغربية (قدارة ، 2007 ، 298) ، وغيرها كثير ، كما انتشرت في منطقة الجبل الغربي زوايا مثل زاوية طبقة²⁵ ، و زاوية أبو زيان²⁶ ، وزاوية العالم²⁷ والباروني وأبي زيان ونسمة والفقهاء في حين شكل الجامع العتيق في أعدامس ملتقى لأهل العلم وفي فزان كان هناك زاوية الحضيري

²¹ سالم المبروك الورشفاني : رحل إلى مصر وأصله من قبيلة ورشفانة .

²² محمد كامل بن مصطفى : تولى دور مهم في الإصلاح والتعليم .

²³ سليمان الباروني : سليمان الباروني : الزعيم والأديب والصحفي أصدر جريدة الأسد الإسلامي في القاهرة عام 1908م وهي تهتم بالقضية الإسلامية وفكر الجامعة الإسلامية وهي أسبوعية كما أنشأ مطبعة كذلك ، راجع ، علي المصراي، 2002م ، ص 259 ، 275 .

²⁴ ملحق و ، وثائق منشورة ، من كتاب محمد الكوني بلحاج ، التعليم في مدينة طرابلس الغرب وثيقة رقم 1 ، لإجازة علمية دينية ، ص 499 .

²⁵ زاوية طبقة : سميت باسم المنطقة التي فيها على مشارف الحمادة الحمراء على بعد 40 كم من مزدة للمزيد راجع ، عبدالله محمد الشريف ، أحمد محمد الطوير ، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر ، 1978م ، ص 31 .

²⁶ زاوية أبو زيان : تقع قرب غريان وتنسب إلى أسرة ألتواهرية احد فروع قبيلة الكميشات ، راجع عبد الحميد الهرامة 1984م ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الثاني ، ص 131 .

²⁷ زاوية العالم : تقع بين الريانية والخلائفة قرب وادي يدعى الباقول ، راجع عبد الحميد الهرامة ، المرجع

أما في برقة والكفرة فقد انتشرت زوايا السنوسية التي لم يقتصر دورها على النطاق المحلي بل تعداه إلى الخارج حيث ساهمت في نشر الإسلام والعلم في أجزاء كثيرة من المناطق الواقعة جنوب الصحراء (جبران ، 2008 ، 185) .

كما تصدى العديد من العلماء لممارسة مهنة العلم والتدريس في ربوع طرابلس الغرب أمثال الشيخ محمد بن علي بن موسى والشيخ شهاب الدين احمد النعاس التاجوري والشيخ حسن محمد العسوسي والفقير محمد بن لاغنه والشيخ محمد كامل بن مصطفى والشيخ محمد المحجوب إضافة إلى العديد من العلماء الأجلاء من الإخوة العرب الذين ساهموا في حركة العلم والتدريس أمثال المفتي الحنفي الشيخ الحافظ أحمد شكري الجزائري والقاضي محمد أمين والفقير المغربي محمد الريني وغيرهم كثير (جبران ، 2008 ، 181-195) .

كذلك لا بد من الإشارة والإشادة برقى المظهر الايجابي والذي عبر عنه اشترك مختلف علماء المذاهب الفقهية الثلاثة الموجودة داخل إطار المدينة (المالكية و الاباضية والحنفية) وأصحاب الطرق الصوفية على اختلاف مشاربهم في التواصل والانسجام وإيثار الحق ومراعاة المصلحة الجماعية على الرغم من وجود بوادر لإثارة الفتنة والصراع بين تلك المذاهب بسبب محاولة بعض الحكام العثمانيين اعتماد المذهب الحنفي دون سواه على اعتبار أنه مذهب الدولة العثمانية ومحاولة العمل على نشره وحمل الناس على العمل به على حساب المذاهب الأخرى ، هذا الأمر تم تلافيه لحكمة علماء المذاهب الأخرى بشكل هادى مما أدى إلى خمود تلك الفتنة واستمر التعايش والتجانس لأن الدين في النهاية واحد (رولفس ، 2000م ، ص 72) ، وفي صورة شاملة لذلك الاتفاق والوثام بين تلك المذاهب نرى علماء المذهب الحنفي يدرسون إلى جانب تدريسهم المذهب المالكي ، كما أن علماء المذهب المالكي كانوا يفتون بإحكام المذهب الحنفي وكانت الإشادة والاحترام متبادلة بين علماء هذه المذاهب ، لكن تبقى الإشارة إلى إن المذهب الحنفي لم يكن له ذلك التأثير سوى عند بعض العائلات أمثال (أسرة التوغار و فرجي و ابن محمود أحمد التائب الأنصاري) بينما انتشر المذهب المالكي في جل الولاية (جبران ، 2008م ، ص 195) .

• الوقف ودوره الاجتماعي :

يعد الوقف أحد أوجه النظم الإسلامية ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والثقافية التعليمية إلى جانب أنه يمثل مؤسسة إسلامية قائمة بذاتها تقوم على أسس دينية (السيد 2001م ، ص

77-90) ، فيعرف الوقف أو (الحبس) أي حبس العين عن التملك والتصدق بمنفعتها في جوانب الخير والإحسان وهو ينقسم إلى وقف أهلي ووقف خيري ، وقف مشترك يشمل القسمين السابقين (غانم ، 1998م ، 47) .

والوقف الأهلي هو الذي يعود ريعه إلى صاحبه نفسه ومن ثم عائلته وأقاربه من بعده إلى أن ينتهوا حيث يؤول في النهاية إلى جهة خيرية وهذا الجانب حافظ على ضمان التكامل والتسلسل الاجتماعي لتركيبة ذرية الواقف وذويه وأقاربه على نحو توثيقي (صبيحي ، 1980م ، 369) ، وقد انتشر هذا النوع من الأوقاف في الكثير من المناطق في ولاية طرابلس ويجري عقده على يد نائب الشرع بالمحكمة الشرعية في القضاء وتتولى المحكمة عملية الحصر والتدقيق والتحري عن ملكية الواقف والتأكد من عدم وجود عوائق أو مشاكل تحول دون تنفيذها ، كما أن المحكمة تقوم بالتأكد من صحة الواقف الصحية والعقلية والأهلية ، ومعظم هذه الوقفيات اقتصرت على الذكور دون الإناث بسبب رغبة الواقفين على استمرار تملك نسلهم من بعدهم وخوفاً من أن تؤول تلك الأملاك إلى أزواج بناتهم وهم في أحيان كثيرة غرباء عن العائلة (بن عبد الله ، 1996م ، 247) .

وفي بعض الحالات البسيطة جرى وقف تلك الممتلكات بغية التهرب من الضرائب أو المصادرة حيث إنما لا تسري عليها أحكام المحاكم النظامية وكذلك ضرائب الممتلكات أو العقارات (الويركو) إنما يؤخذ منها ضريبة العشر فقط ، لكن في بعض الأحيان تعترض عملية الوقف بعض المشاكل من ناحية عدم رضي الأقارب أو الأصدقاء من أنه قد يتم حرمانهم من الحصول على جزء من تلك الممتلكات التي قد يحصلون عليها لو سارت العملية بشكلها الطبيعي دون دخولها تحت طائلة الوقف ، لذلك فقد أصبحت تلك العملية مثاراً للخصومة والمنازعات والتي قد تصل إلى المحاكم في بعض الأحيان (قدارة ، 2007م ، 287) ، وقد انتشر هذا النوع من الوقف بسبب البعد القبلي والاجتماعي في المحافظة على ممتلكات العائلة بشكل مستمر وممتد ، كما أن البعد الاجتماعي الذي يرى أن انقطاع نسل الواقف في تلك الفترة يعني رجوع تلك الأملاك إلى الدولة بموجب قانون الأراضي العثماني ، لذلك فقد يجري لتلافي حدوث ذلك الأمر توثيقها وتسجيلها إلى أحد المساجد أو لمصلحة أوقاف بيت الله الحرام بغية عدم حدوث ذلك ، أما الوقف الخيري فيقصد به الصرف على جهات خيرية مثل المساجد والزوايا والأراضي وهي تسمى بالأوقاف التي لا تنقطع وقفيتها أي (دائمة المنفعة) حيث يشمل أوجه صرفها ما ينفق على بناء الجوامع والزوايا والمقابر (صالح ، 1980م ، 369) ، لكونها دائمة بحيث توفر من خلال صرفها على

تلك الجوانب أكبر منفعة على عامة المسلمين وخاصة المحتاجين منهم ، ولأهمية دورها بشكل خاص رأت الحكومة ضرورة إنشاء وزارة (نظارة) خاصة بما تهتم وترعى شؤون الأوقاف في سائر الولايات العثمانية (قدارة ، 2007م ، ص 288) ، وجرى وفق التنظيمات العثمانية تقسيمها إلى أوقاف مضبوطة وغير مضبوطة ، أي إن المضبوطة يقصد بها تلك الأوقاف التي أوقفها رجال الدولة أمثال السلاطين والولاة وكبار رجالات الدولة للإنفاق منها على أوجه الخير وتشمل الأوقاف العامة وهي أملاك الدولة التي يجري استثمارها ورصد ريعها للخزينة أو الجيش العثماني (قدارة ، 2007م ، ص 288) ، وهي تشمل الدور والمحلات إلى جانب الأوقاف الراجعة إلى المساجد ونشير إلى بعضها في ولاية طرابلس مثل وقف الشيخ عبد السلام الأسمر بزليتن ووقف جامع مولى محمد في مدينة طرابلس .

أما الأوقاف غير المضبوطة فهي التي يعود ريعها للأئمة والمشايخ القائمين عليها للإنفاق على تلك المساجد أو الزوايا وقد اقتصر دور مديرية الأوقاف في الولاية على عملية الإشراف والمتابعة من حيث أوجه الصرف والإنفاق ، أما إدارة تلك الأوقاف كثيرا ما تعرضت إلى متابعة مجلس إدارة الولاية خصوصا التي يتبعها مدارس من حيث مراقبة طريقة الصرف عليها من تلك الواردات التي تحصل عليها الأوقاف إلى جانب ما تصرفه على المعلمين والمتابعة غير مقصورة على الولاية فقط بل يشارك فيها الأهالي حيث تشير وثائق في عام 1881م إلى عريضة قدمها الأهالي إلى الوالي محمد نظيف باشا تضم أكثر من مائة ختم يطلبون فيها بعزل محاسب الأوقاف لإهماله شؤون المساجد وتركها عرضة للخراب وقد ساهمت تلك العوائد في الحقيقة في تنشيط الجوانب الثقافية والعلمية إلى جانب الجوانب الاقتصادية حيث جرى توظيفها في الإنفاق على إصلاح الجوامع (أبو شويشة ، 2009م ، ص 126) ، كما أشرنا بحيث استفاد منها العلماء والمعلمون فأسهمت في إثراء الحياة العلمية والدينية إضافة إلى ذلك حصلت الدولة العثمانية على نصيبها من هذه الأوقاف العائدة إلى المساجد أو الأئمة في كثير من الأحيان (قدارة ، 2007م ، ص 290) .

• التعليم الحديث :

ظلت الولاية خالية من المدارس أو المعاهد للتعليم النظامي الحديث حتى أواخر القرن التاسع عشر على الرغم من بعض المحاولات التي تبناها بعض الولاة لافتتاح مدارس في بعض الأحيان (النائب ، ص 386) ، واقتصر التعليم على ما تقدمه المساجد والكتاتيب والزوايا بحيث مثلت المحور الرئيسي للحياة

الثقافية في ولاية طرابلس وللفترة طويلة (التيجاني ، 1981م ، 212) ، والتعليم الديني نشأ في تلك الأماكن تحت إشراف أئمة وفقهاء كانوا على مسافة من الإدارة العثمانية التي لم تتدخل سوى في عملية الإشراف على أوجه صرف ريع الأوقاف التي كانت المورد الرئيسي لهذه المنارات العلمية والرافد لاستمرارها في أداء دورها العلمي والثقافي والديني والكتاتيب مثلت القاعدة الأساسية لهذا النظام التعليمي وهي في العادة كانت ملحقة بالمساجد خوفا من عبث الصبية بحجرة المساجد ويجري فيها تعليمهم مبادئ القراءة والكتابة بأسلوب التلقين والتحفيظ كوسيلة إعداد لحفظ القرآن الكريم فيما بعد (مروان ، 1997م) ، وقد اقتضت على هذا الأمر في البداية من حيث تعليم الصبية كيفية القراءة وإخراج الحروف وإن كان لا ينفي من حصولهم على بعض المعارف الدينية الأخرى كون الفقيه الذي يهتم بتدريسهم وتعليمهم هو في العادة إمام المسجد نفسه الذي يدرسون فيه مما يتيح لهم المشاركة في أداء الصلاة ومعرفة مبادئ العبادات وأركان الدين الإسلامي (حامد ، 1984م ، 51) .

والمسجد يمثل المرحلة التالية التي ينتقل إليها الطالب بعد أن يلم بمبادئ القراءة والكتابة وحفظ جزء من القرآن الكريم يلتحق بالمسجد لحفظ القرآن الكريم على أصوله بإشراف أحد المشايخ المشهود لهم والذين كانوا على درجة عالية من الإمام الديني ممن استكملوا تعليمهم في أكبر المعاهد الدينية مثل الأزهر أو الزيتونة أو في إحدى زوايا الولاية (الزاوي ، 1971م ، 82) ، ولا تختلف طريقة التعليم عنه في الكتاب حيث يستمر الطالب في عملية تلقين وتحفيظ وتسميع ذلك أمام الشيخ لمعرفة مدى حفظه والتزامه بأحكام القراءة القرآنية الصحيحة والسليمة ، أما الزوايا فهي تعد من المعاهد المتقدمة لتدريس العلوم الدينية وهي بعكس الكتاتيب والمساجد المنتشرة في سائر أنحاء الولاية فالزوايا واحدة وفي مناطق معينة من الولاية (القاسبي ، 1981م ، 185) .

هذا التعليم ظل أهليا من دون تدخلها فيه فيما عدا متابعة نظارة الأوقاف العثمانية لعملية انتخاب المتقدمين لشغل وظائف للتدريس أو للخطبة في المساجد أو الزوايا بحيث يتم منحهم بعض المزايا في بعض الأحيان (قدارة ، 2007 ، 350) ، وقد جرى تأسيس العديد من المدارس الرشيدية والإعدادية (بلحاج ، 500) ، في الولاية وترافق ذلك مع صدور أول قانون لتنظيم التعليم الرسمي في الدولة العثمانية عام 1846م وتضمن حق الدولة في الإشراف على التعليم وحق تكليف المعلمين من غير رجال الدين (سراج الدين ، 1951م ، 335) .

الحق بهذا قانون التعليم العثماني الصادر عام 1860م ، وجرى تقسيم المدارس بموجب تلك القوانين إلى مدارس رسمية ومدارس عمومية ، وعلى الرغم من كل تلك التطورات التي شهدها التعليم النظامي في الدولة العثمانية فقد ظل التعليم في ولاية طرابلس الغرب بعيدا عنها حتى عهد الوالي أحمد راسم باشا (1881م / 1898م) ، الذي استأنفت في عهده تأسيس المدارس النظامية وإن ظل هذا التعليم مقصوراً على مركز الولاية فقط ، ومع مجيء الوالي محمد حافظ باشا (1900م / 1902م) شهد عهده تأسيس مديرية المعارف العمومية بالولاية والتي قامت بفتح عدد من المدارس في ألوية واقضيه الولاية (بن موسى ، 1988م ، 332) .

جدول رقم 1

نوعية المدارس وعدد التلاميذ والمدرسين

نوع المدرسة	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
ابتدائية ذكور	132	3
ابتدائية إناث	160	3
مدرسة إعدادية	70	6
دار المعلمين	20	2
مدرسة عسكرية	150	10
مدرسة الفنون والصنائع	65	4
مكتب العرفان	100	7
مدارس أخرى	490	14

المصدر : نوري منصور الشتيوي ، 2005 م ، ص 234 .

وعمل بتلك القوانين فقد جرى تقسيم التعليم في المرحلة الابتدائية على النحو التالي : يدرس الطالب أربع سنوات دراسية تسمى الأولى منها بالشعبة الاحتياطية ثم يليها السنة الثانية والثالثة والرابعة التي تعد السنة الأخيرة في تلك المرحلة (الشيخ ، 1972م ، 132) ، و يشار إلى أن العديد من أبناء المشايخ والأعيان التحقوا بمدرسة العشائر التي أقيمت في عاصمة الخلافة استانبول وكذلك المدارس الرشيدية العسكرية في باب البحر بطرابلس والكلية الحربية العثمانية في استانبول بغية أن يرى هؤلاء وعن كتب مدى قدرة الدولة العثمانية وقوتها فينبهروا بها وتكون مشاعر الولاء للسلطان العثماني هي الطاغية

فيصبحوا بعد عودتهم عوناً له وخير دعاة للدولة العثمانية فتؤمن منهم ومن عشائرتهم (حسين ، 1990م ، 12- 14) ، لكن تلك الأوضاع بدأت في التغير عقب وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى الحكم بعد انقلابها على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908م حيث يلاحظ أن وزارة المعارف في تلك الحكومة اتخذت موقفاً تجاه التعليم الديني الذي كان سائداً من حيث عدم جدوى تخريج المعلمين من الزوايا والعمل على استبداله بالاعتماد على دار المعلمين التي جرى افتتاحها عام 1901م في مدينة طرابلس والتي اتخذت مبنى مؤقت في مركز المدينة بمحلة ميزران (بلحاج ، 2009م ، 92) ، وكانت الدراسة فيه لمدة سنتين بالرغم من ذلك استمرت المساجد والزوايا في ممارسة دورها العلمي والثقافي والتعليمي على الرغم من اتجاه حكومة الاتحاد والترقي في فتح المزيد من المدارس النظامية في ولاية طرابلس (البيستاني ، 1997م ، 405) .

وابتداءً من عهد الوالي أحمد عزت (1858م / 1860م (جهان ، 2007م ، ص 140) كذلك شهدت الولاية افتتاح العديد من المدارس الأجنبية خاصة الإيطالية منها (البوري ، 266) خصوصاً إذا عرفنا أن من بين عمليات التمهيد لغزو هذه البلاد شكل الجانب التعليمي المحور الأساسي بغية مسح هوية هذا الشعب قبل السيطرة عليه (كورو ، 1984م ، 101) ، كما عرف التعليم المتخصص والهدف منه اكتساب المتعلم خبرات عملية وعلمية في مجالات محددة مثل التعليم الحرفي وقد اشرنا إلى الدور الذي اضطلعت به مدرسة الفنون والصنائع في هذا المجال التي جرى افتتاحها عام 1898م ، والتعليم الزراعي الذي أنشئ له هيكل تعليمي خاص به عام 1892م لكن لم يبدأ تنفيذه إلا مع عام 1911م حيث جرى افتتاح مدرسة زراعية متخصصة بمركز الولاية لكنها تعطلت بعد فترة قصيرة بسبب احتلال البلاد من قبل الايطاليين شأنها شأن باقي المؤسسات الرسمية ، إضافة إلى ذلك جرى افتتاح دار للمعلمين كما اشرنا عام 1901م ولم يحرص القائمون عليها الاضطرار علي من يلتحق بها سوى إجادة المتقدم القراءة والكتابة وحفظ بعض من ما تيسر من الكتاب العزيز لأن التعليم الديني كان سائداً ومن جانب آخر بغية توفير أكبر عدد من المتقدمين إذا أخذنا في الاعتبار سهولة التقديم (بالحاج ، 2000م ، 89- 92) .

إضافة إلى الاهتمام الموجه إلى التعليم العسكري والكل يعلم طبيعة الدولة العثمانية التي وجهت عناية خاصة إلى هذا الجانب ومن بدايتها إدراكاً منها مدى الخطورة التي تتعرض لها ومن ثم تشكل تأميناً لوجودها في هذه الولايات التابعة لها لذلك هي بحاجة إلى تدعيم تواجدتها العسكري ناهيك عن المساحة

الشاسعة التي تتمتع بها ولاية طرابلس بشكل خاص وهذا شكل جانباً آخر دعا إلى ضرورة أن يكون فيها عدد كبير من المتدربين ، إضافة إلى أن جلب عسكريين من مركز الدولة قد يكلف الخزينة مبالغ كبيرة لذلك جرى الاستعانة بفكرة بناء هيكلية عسكرية محلية لا يتحملون نفقاتها في المقابل تكون هذه القوات منتقاة من قوة خاصة معدة بشكل فكري ومن ذوي المنزلة الاجتماعية المرموقة بغية استمالتهم ليكونوا أداة الدولة في الولاية زد عليها فقد طبق العثمانيون قانون التجنيد الإجباري الذي يشمل جميع الفئات ، ولتنفيذ كل تلك الأفكار جرى افتتاح مدرستين للتعليم العسكري عام 1857م وجرى في عام 1887م افتتاح المدرسة العسكرية الإعدادية لاستقبال الطلبة المتخرجين من المدارس الرشيدية على أن يتم إرسالهم فيما بعد إلى استانبول لاستكمال دراستهم العسكرية (جهان ، 2007م ، 148) .

1 : التكايا :

عرفت مدينة طرابلس التكايا وهي الأماكن التي يتم فيها تقديم الرعاية للأطفال اليتامى أو المتشردين إضافة إلى كبار السن الذين لم يكن لهم من معين وكذلك الإماء والعبيد الذين صدر بحقهم قرار بالعتق إضافة إلى الفقراء ومن ليس لهم أماكن تؤويهم (الزاوي ، 1970م ، 274) ، جل الاهتمام بهذه الأماكن عرف بشكل خاص في عهد الوالي أحمد راسم باشا خصوصا في عام 1881م ، وهذا التكايا التي عرفت كذلك باسم (لخانقاه) كانت من مسؤولية الدولة حيث تتولى الصرف عليها من إيرادات الأقباس والأوقاف الخيرية المرصودة لهذه الأعمال (بن موسى ، 1988م ، 75) ، لكن بسبب اتساع نطاق مجتمع مدينة طرابلس وكثرة الإعداد التي تفقد إلى هذه الأماكن لم تعد تكفي تلك المبالغ المرصودة لرعايتها والصرف عليها مما استوجب إنشاء صندوقاً للمنافع الخيرية للمساهمة في عملية الإنفاق عليها وتقديم الخدمات وكان ذلك عام 1869م وكان مقره بالقرب من الساعة الكبيرة بحومة باب البحر .

ويبقى توضيح الدور المهم الذي لعبته هذه التكايا في عملية الإصلاح الاجتماعية بما شكلته من رعاية خصوصا لدى شريحة الأطفال الصغار في السن والذين لم يكن لهم ذنب في وجودهم في تلك الأوضاع من خلال تعليمهم صناعات ومهن تكون لهم العون والسند فيما بعد في مواجهة الحياة العامة كذلك ساهمت هذه العملية في إقحامهم في الحياة العامة بغية عدم وضع حاجز اجتماعي أمامهم خلال ممارستهم الحياة الطبيعية ، وكانت مشاركتهم واضحة ومتعددة في الأعياد والمناسبات الرسمية ، إضافة إلى دورها المتميز في تعليم هؤلاء النزلاء أمور الدين والشريعة بما كان له من انعكاس على الحياة الاجتماعية حيث ساهمت في معالجة ظاهرة التسول في الأسواق والشوارع وحافظت على مجتمع المدينة من السرقة التي

قد يرتكبها هؤلاء المتشردون بحجة العوز والحاجة (أبو شويشة ، 2009م ، 114) ، لكن في المراحل الأخيرة من الدولة وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وما تعانيه الدولة من أحداث ساهمت في تزايد أعداد هؤلاء المتسولين مما خلق حالة من انتشار السرقة والتسول بشكل ملحوظ (جون فرانسيس ، 1976م ، 20) ، ويجب أن نلاحظ أن جملة تلك المرافق بشكل عام كان انتشارها مرتبطاً مع توزيع القوات العثمانية وتواجدها بشكل خاص خاصة في المراحل الأولى .

2 - المساجد :

كان لها الدور المهم وقد تحدثنا عليه فيما سبق سواء في مجال التعليم أو تحفيظ القرآن الكريم ، إنما يبقى دورها الواسع في الانتشار مرده هو الأصالة الإسلامية والارتباط بالدين الإسلامي الذي كان من سمات أهالي هذه الولاية لذلك فقد انتشرت المساجد وتعددت وتوسع دورها الاجتماعي المؤثر في جوانب الحياة العامة (الشيخ ، 1972م ، 88) ، فهي بالإضافة إلى دورها العلمي كانت المكان الذي يتم فيه فض النزاعات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية بين الأهالي وقد عرفت الولاية الكثير من المساجد التي كان لها الدور المهم سوف نشير إلى البعض منها ، أمثال مسجد أحمد باشا القرماني الذي يقع في سوق المشير مقابل السرايا الحمراء وقد ضم مدرسة علمية كان لها الدور الهام (تود ، 1968م ، 179) ، كذلك جامع شائب العين الذي أسسه محمد الإمام باشا الكرادغلي الملقب بشائب العين عام 1737م ويقع في شارع سوق الترك وسط الحي الصناعي والتجاري وبداخله مدافن هذه الأسرة (الكيب ، 1978م ، 60)

كما عرف كذلك جامع الناقة وهو من أقدم الجوامع حيث أسس في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله ، وجامع الدروج وجامع درغوث باشا وجامع عثمان باشا وغيرها كثير انتشرت على طول ربوع الولاية تقوم بأداء مهامها الدينية والثقافية والتعليمية في تلك المرحلة على أكمل وجه ، وتتبع هذه الجوامع إدارة الأوقاف التي تعود إليها كل العوائد المحصلة من الأبنية أو الحوانيت أو المساكن التي تتبع هذه الجوامع وهذه الأوقاف لم تكن محصورة في إيجارها على المسلمين أو الرجال فقط بل كانت حقا يتمتع به الجميع وعوائدها التي تعرف باسم الوقف هي التي يدفع منها رواتب القائمين على الأذان بالمساجد أو الخطباء والأئمة في المساجد (أبو شويشة ، 2009م ، 125) .

3 - الكنائس والمعابد :

في ظل التسامح الذي عرفته مدينة طرابلس والذي ميز تاريخها الإسلامي فقد وجدت إلى جانب الدين الإسلامي الذي يدين به أهل البلاد، ديانتان أخريان هما المسيحية على المذهب الكاثوليكي والأرثوذكسي كذلك اليهودية ، ويعود الوجود الكاثوليكي إلى عام 1640م ويرأس المذهب في هذه المدينة قسيس بدرجة مندوب رسولي (كورو ، 1971م ، 35) .

يشركه في أداء عمله الديني بالكنيسة عدد أربعة قساوسة تتمحور مهمتهم في نشر النصرانية بين سكان البلاد وجمع شمل الموجودين من النصارى الكاثوليك سواء الذين يقطنون في المدينة أو الذين يفدون عليها سواء أكانوا زواراً أو تجاراً ومحاولة إقامة الشعائر بهم إضافة إلى الاهتمام بهم وتقديم المعونة للفقراء منهم وحل المنازعات التي تنشأ بينهم ، وأتباع المذهب الكاثوليكي أغلبهم من أفراد الجالية الإيطالية والمالطية التي اتخذ أفرادها من طرابلس رهاناً في دير خاص ويلبس القساوسة أردية بنية محزمة (تود ، 1968م ، 222) ، وتقع الكنيسة الكاثوليكية بحومة باب البحر مقابل الكنيسة الأرثوذكسية ، والكنيسة الكاثوليكية هي المكان الذي يمارس فيها أتباعها الشعائر والطقوس الدينية وإحياء الأعياد والمناسبات المختلفة ، والكنيسة تنفق على تلك الأعمال من الأموال التي يتم جمعها من أتباعها وكذلك من الهبات التي يقدمها بابا روما لها (بعيو ، 1975م ، 35) .

ومفهوم التسامح كان شائعاً في مدينة طرابلس حيث كانت أجراس الكنيسة تفرع إلى جانب الأذان إضافة إلى هذه الشريحة تواجدهم كذلك طائفة النصارى الأرثوذكس الذين كان لهم دير خاص برهبانهم يتم فيه التعبد ويتبع هؤلاء حسب طريقة المتبعة في الأستانة (أبو شويشة ، 2009م ، 137) ، كما وجدت العديد من المعابد اليهودية في مدينة طرابلس والتي تركزت في الجانب الشمالي الغربي منها في منطقة الحارة الكبيرة وكذلك في الحارة الصغيرة بالقرب من باب الحديد ويرأس المعبد اليهودي عدد من الرابين () ، ورجال الرأي اليهود الذين يتبعون الحاخام الأعظم ، الذي يتم تعيينه من قبل السلطات العثمانية ، ويتأسس هذا الحاخام المجلس الروحاني () ، الذي يضم عدداً من الحاخامات ويختص هذا المجلس بكل ما يتعلق بالطائفة اليهودية من أمور اجتماعية أو اقتصادية واليهود كانوا مرتبطين مع بعض بحيث يتم الاهتمام بالفقراء منهم من خلال جمع التبرعات لهم ، كما كانت لهم مدارسهم الخاصة بهم ، إضافة إلى مدارس المعابد ، ويعتبر يوم السبت لديهم يوماً للعبادة والراحة (أبو شويشة ، 2009م ، 138) .

ب : الصحافة :

جانب آخر من الجوانب الثقافية التي حاولت إعطاء صورة عن مجتمع الولاية لكنها لم تكن من حيث القدرة والإمكانية بحيث تحدث تغير في نمط المجتمع على الرغم من المحاولات التي تحسب للكثيرين ممن عملوا في هذا القطاع لكن عذرهم في عدم تمكنهم من تحقيق ذلك هو قلة الإمكانيات وبدائية هذا القطاع ، ويكفي أن نشير إلى من بين الأسباب التي ساهمت في ذلك هو تأخر دخول الطباعة إلى هذه الولاية بعكس من جاورها من بلدان لذلك فقد بقيت الصحافة فيها محدودة وهامشية وفي أضيق الحدود حتى انتهاء فترة السلطان عبد الحميد عام 1908م ، وكانت أول مطبعة دخلت إلى البلاد هي على الأرجح مطبعة حجرية وجرى طباعة جريدة طرابلس الغرب فيها ، من ثم أحضر الوالي محمود نسيم باشا (1860م / 1867م) مطبعة حروف عام 1865م وجعل مقرها في مقر الولاية وعرفت باسم مطبعة الولاية (الدجاني ، 1971م ، 277) ، وجرى تجديد حروفها في عهد الوالي أحمد راسم (1881م/ 1882م) واستمر الاعتماد عليها حتى تأسيس مدرسة الفنون والصنائع حيث جلبت مطبعة خاصة بمذا المعهد ، ثم عرفت مطبعة الترقى عام 1908م والتي أنشئت على يد شركة أهلية مساهمة طبعت فيها جريدة الترقى ، كذلك عرفت مطبعة أريب بمحلة سيدي محمود عام 1908م وعرفت كذلك باسم المطبعة الدولية ثم تلتها المطبعة الشرقية أو مطبعة تشوبه نسبة إلى مالكة اليهودي عام 1910م .

صحيفة طرابلس الغرب هي أول صحيفة مطبوعة وقد نفي الأستاذ علي مصطفى المصراقي ذلك في كتابه (صحافة ليبيا في نصف قرن) حيث يشير إلى أن جريدة سبقتها في الصدور عرفت باسم المنقب وهي مخطوطة باللغة الفرنسية صدرت عام 1827م وتم تداولها بين القناصل الأجانب في الولاية يشير إلى أنه لم يتمكن من العثور على أي من نسخها (المصراقي ، 2000م ، 38) ، وقد صدرت هذه الصحيفة في عام 1866م بمدينة طرابلس (دي طرازي ، 1913م ، 246) ، وفي عهد الوالي محمود نسيم باشا فهي أول صحيفة تصدر باللغة العربية وتحمل اسم البلد وكان أحمد بن شتوان أول رئيس تحرير لها وكانت هذه الصحيفة الرسمية مصدر النشرات والأخبار الرسمية والأحداث والوقائع التي تمر بها البلاد وهي مثلت وجهة نظر الحاكم وان حاولت فتح مجالاً لنشر الشكوى والملاحظات المتعلقة بالشؤون العامة (المصراقي ، 1956م) ، وهي تصدر أسبوعياً وتحتوي على قسم من صفحاتها باللغة التركية حيث يتم الاهتمام بنشر الأخبار الرسمية والأوامر والأخبار الداخلية (الكوني بالحاج ، 2007م ، 142) .

وسالنامة الولاية جرى إصدارها في عام 1869م وهي تشبه التقويم من حيث احتواؤها على الأخبار الرسمية والعلمية والتاريخية وهي صدرت باللغتين العربية والتركية وهي ذات أهمية بسبب احتوائها

على الكثير من الإحصائيات والمعلومات الرسمية للولاية مما شكلت مصدراً من المصادر الموثقة والمهمة عند دراسة تاريخ الولاية (الموصلي ، 2005م ، 48) ، وقد صدر منها 12 عدداً طبعت الأعداد الأحد عشر الأولى بالمطبعة الحجرية ، ثم توقفت لمدة سبع سنوات (الصويحي ، 1989م ، 145) ، ثم صدر العدد الأخير الثاني عشر .

صحيفة الترقى صدرت في عام 1897م وترأس تحريرها الشيخ محمد البوصيري وهي صحيفة شعبية ذات طابع سياسي ، تصدر باللغة العربية مرة كل يوم سبت ، طبعت في عامها الأول في مطابع الولاية ثم جرى حجها عن الصدور بعد انتشار كتابات صحفيها الوطنيين ، ثم عادت إلى الصدور بعد عودة الدستور عام 1908م (بروشين ، 1991م ، 370) ، ثم أصبحت شركة مساهمة من قبل الأهالي وقد ضمت جملة من الشباب المتحمسين للنضال من أجل قضية حرية هذا الشعب أمثال الصحفي علي عياد الذي تولى إدارتها وهو كان أحد وجهاء مدينة طرابلس الذي أصبح فيما بعد عضواً في بلدية طرابلس شأنه شأن زميله محمد النائب (جبران ، 2008م ، 193) ، **جريدة الفنون** فصدرت في عام 1898م وكان يرأس تحريرها داود أفندي أحد الصحفيين الذين تمتعوا بمهارات وقدرات متعددة ساهمت في بعث بذور صحافة متنوعة ، وهي نصف شهرية تطبع في مطبعة الولاية (كورو ، 1984م ، 130) . والحقيقة أن الصحافة في هذه الفترة لم تأخذ مداها في النشر والمتابعة بسبب قلة الإمكانيات أولاً ومن ثم تضيق السلطات عليها ، وإن حصلت على بعض الانتعاش بعد انتهاء مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908م لكنها لم تستمر طويلاً بعد ذلك لكن لا بد من الإشارة إلى تلك المرحلة لطبيعة هذه الإصدارات وأهميتها والتي كانت تصدر في أسوأ الظروف وأقل الإمكانيات ولم يكن في أيدي هؤلاء الصحفيين إلا الإيمان بصدق قضيتهم وعدالة مشروعيتهم مطالبتهم بالعدل والحرية والديمقراطية ، فظهرت جملة من الإصدارات والتي شكلت القاعدة لجيل من المثقفين والصحفيين حملوا لواء المطالبة بحرية هذا الشعب .

صحيفة العصر الجديد التي ترأس تحريرها محمد علي البارودي (دي طرازي ، 1913م ، 246) صدرت عام 1908م واستمرت في أداء واجبها الصحفي حتى عام 1911م حيث توقفت عن الصدور شأنها شأن باقي الصحف الوطنية الحرة التي رفضت الاحتلال الإيطالي لهذه البلاد ومثلت هذه الجريدة ذات التوجه السياسي والتي كان في هيئة تحريرها عدد كبير من الطلبة الليبيين من خرجي الأزهر الشريف فشككت توجهاً وطنياً حارب الفساد ودعا إلى الحرية والإصلاح (المصراي ، 2000م ، 88) .

أما **صحيفة الكشاف** التي صدرت هي الأخرى عام 1908م في مدينة طرابلس وترأس تحريرها محمد بك النائب الأنصاري (الهرامة ، 2008م ، 93) ، وهي سياسية التوجه وإن احتوت على الجوانب العلمية وهي تصدر أسبوعياً وإن حاول رئيس تحريرها إصدارها بشكل يومي لكنه لم يوافق في تحقيق تلك الرغبة بسبب الظروف الراهنة وكذلك لقلة التمويل وصعوبة تحقيق ذلك إضافة إلى قلة المواد والموضوعات (ذياب ، 1982م ، 622) ، وكانت تطبع في مطبعة الولاية وقد سعى صاحبها إلى إصدار طبعة خاصة باللغة الفرنسية التي كان يجيدها إضافة إلى نخبة من المثقفين الذين كانوا معه على اعتبار أنها لغة لها انتشارها في تلك المرحلة (بالحاج ، 2007م ، 156) .

صحيفة أبو قشة تعد أول صحيفة هزلية بالعامية مؤسسها ومديرها التونسي محمد الهاشمي الملكي (بروشين ، 1991م ، 371) ، وأبو قشة تسمية على غرار بوسعدية قصد منها الهزل لكن بطريقة غير مباشرة ، صدرت في تونس أول أمرها لكنها توقفت بسبب التضييق عليه من قبل السلطات الفرنسية المحتلة بسبب نقدها للأذاع لها ثم رحل إلى طرابلس حيث عمل مهندساً في بلديتها لكنه لم يستمر طويلاً ، ولاستمرارها في الصدور اضطر مالكها إلى بيع منزله ، لكنها لم تستمر وجرى إيقافها خاصة بعد تناولها لفساد رجال الإدارة والعادات السيئة في التعليم إضافة إلى خطر الشركات والبنوك الأجنبية (التليسي ، 1988م ، 226) .

صحيفة تميم حريات وهي صدرت في عام 1908م في طرابلس وترأس تحريرها المحامي محمد فوزي (المصراطي ، 2000م ، 119) ، وهي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة التركية وكانت ذات توجه سياسي وقد دعت إلى الإصلاح ومواجهة الهجمة الاستعمارية ضد الشعوب العربية ، وهي في الأساس موجهة لإرضاء العنصر العثماني الموجود في طرابلس ، ويشهد لها وقوفها ضد الوالي حسني باشا (1909م / 1910م) حتى تم عزله ، وهي الأخرى جرى إيقافها مع وصول الاحتلال إلى طرابلس (الديجاني ، 1971م ، 283) .

صحيفة المرصاد التي صدر عددها الأول عام 1910م (دي طرازي ، 1913م ، 246) ، وهي صحيفة أسبوعية سياسية أدبية هزلية ترأس تحريرها الصحفي أحمد الفساطوي ، كانت تطبع في مدرسة الفنون والصنائع في أربع صفحات، وقد اهتمت بالشأن العام والقضايا السياسية العالمية ، وفضحت الممارسات الاستعمارية في تلك الفترة سواء على المستوى العربي أو المحلي ، وهذه عينة من بعض الصحف التي مارست العمل الصحفي في تلك الظروف العصيبة على الوطن والمواطن من داخل ترابه وتحت تهديد سلطات الاحتلال بما تيسر لها من إمكانيات ، كما عرفت الصحافة في ولاية طرابلس

عدداً من الصحف التي أصدرها في المهجر صحفيون هاجروا خارج الوطن بسبب الظلم والجور الذي تعرضوا له من قوات الاحتلال التي سعت إلى إسكات كل الأصوات التي تنادي بالحرية والكرامة (المصراطي ، 2000م ، 123) ،

صحيفة الأسد الإسلامي التي أصدرها الشيخ الجليل سليمان الباروني عام 1908م في أرض الكنانة (مصر) ومن اسمها نستشف التوجه الذي رسمته لها أي (الاهتمام بالقضية الإسلامية ككل) وفكرة الجامعة الإسلامية التي كانت مسيطرة على عقول وقلوب الكثيرين بسبب الأوضاع التي كانت عليها الأمة الإسلامية ككل ، ونشير هنا أن فكرة الجامعة الإسلامية في تلك الفترة طغت حتى على التوجه القومي العربي لدى الكثيرين ، وهذه الجريدة كانت ذات توجه ديني سياسي أدبي وهي كانت تصدر أسبوعياً وتطبع في مطبعة أنشأها الشيخ لذات الغرض وقد تصدرت هذه الجريدة للنشر الأفكار الإسلامية كما أنها أيدت الحزب الوطني ومبادئ الزعيم المصري مصطفى كامل (الزركلي ، 2002م ، 238) لكنها لم تستمر طويلاً حيث توقفت عن الصدور بعد صدور عددها الثالث فقط (المصراطي ، 2000م ، 135) .

صحيفة دار الخلافة صدرت عام 1908م باللغة العربية وهي ذات توجه سياسي علمي شأنها شأن باقي الصحف بسبب طبيعة المرحلة والأوضاع الدائرة في البلاد الإسلامية وترأس تحريرها الصحفي عبد الوهاب عبد الصمد وهذا الصحفي (ومن عناونها) تبنت الدفاع عن قضية الخلافة الإسلامية خصوصاً أنها تصدر في عاصمة الخلافة ، كما أنها لم تهمل الشأن العربي وكان لها عديد من المراسلين في البلدان العربية وشكلت هذه الجريدة منتدى يتابع هموم الأمة وقد أعطت لقضية طرابلس الأهمية القصوى حيث تابعت كل ما يدور فيها من أحداث ونقلت الأخبار المتعلقة بها إضافة إلى أن الصحفي عبد الوهاب عبد الصمد لم يكتفى بهذه الصحيفة بل أصدر صحيفة أخرى باللغة التركية وهي تصدر بشكل يومي اعتمدت بشكل خاص بقضية ولاية طرابلس الغرب (أبو شويرب ، 2008م ، النائب ، 214) .

صحيفة الرقيب التي عادت إلى الصدور عام 1914م في اسطنبول بعد أن انتقلت إليها من مدينة طرابلس وكانت ذات توجه سياسي وترأس تحريرها الصحفي محمود ندم بن موسى (المصراطي ، 2000م ، 187-188) ، وقد طبعت في مطبعة الترقى ثم في مطبعة الشرقية وكانت تصدر باللغة العربية مع صفحة باللغة التركية اهتمت بالشأن العربي والمحلي خصوصاً في تلك المرحلة حيث كانت الأحداث تتوالى على هذه المنطقة وتميزت هذه الصحيفة باستخدام الأسلوب الهزلي والفكاهي والساحر كأسلوب لتوجيه النقد ، لكن هذه الصحيفة بعد عودتها من اسطنبول بعد الاحتلال الإيطالي للبلاد جرى تغيير

اسمها إلى الرقيب العتيد لكنها وبسبب الاحتلال وشأنها شأن الصحف التي تصدر تحت الاحتلال فقد سارت في طريق محفوف بالمخاطر فالرقابة والاستبداد والطغيان الذي كانت تعيشه البلاد كلها لم يكن يسمح بأي صوت ينادي بالحرية أو الوعي فقد سعى إلى خنق الآراء الحرة والقضاء عليها .

صحيفة اللواء الطرابلسي التي أصدرها الصحفي عثمان القيزاني (المصري 2000م ، 157- 158) ، في عام 1919م وهي صحيفة أسبوعية اهتمت بالشأن السياسي والأدبي والاجتماعي والاقتصادي ساهمت في تنامي الروح الوطنية خاصة وأنها صدرت والبلاد ترزح تحت نير الاحتلال الإيطالي كما اهتمت بنقل الأخبار العربية والاهتمام بما يجري في العالم ، كما يضاف إلى هذه الصحف التي صدرت أثناء فترة الاحتلال الإيطالي بعض الصحف مثل صحيفة الوطن التي صدرت عام 1920م والتي ترأس تحريرها الصحفي عوض أبو نجيلة وهي اهتمت بالشأن السياسي والأدبي والاجتماعي وهي كانت تصدر من مدينة بنغازي وكانت تصدر بشكل أسبوعي ولكنها لم تستمر طويلا بسبب المضايقات مما استدعى من صاحبها الهجرة إلى اسطنبول حيث مارس العمل الصحفي من هناك حتى وافته المنية في مدينة أظنة التركية عام 1960م .

صحيفة البلاغ التي جاءت في فترة اشتداد الظلم والقهر على أهالي البلاد والتنكيل بكل الأصوات المنادية بالحرية والاستقلال من قبل المستعمر الإيطالي فكانت على هيئة مخطوط لا يعرف له محرر ولا عنوان تدعو إلى الحرية وبث روح المقاومة والصمود في وجه المستعمر البغيض (المصري ، 2000م ، 203)

، كما عرفت بعض الصحف المؤيدة للمستعمر الإيطالي وهي التي أنشأها لكي تدافع عن أفكاره ومخططاتها في الاستمرار في احتلال هذه البلاد مثل **جريدة بريد طرابلس** التي صدرت عام 1922م مع بداية الحقبة الفاشية وهي أسبوعية تصدر باللغة العربية والإيطالية وهي كانت معولا" من معاول الهدم التي سلطها على الأفكار الوطنية بغية مسح هوية هذا الشعب البطل كما شكلت أداة لزرع الكراهية خصوصا إذا عرفنا أن معظم محرريها كانوا من اليهود الذين كانوا أداة طيعة في يد المستعمر لكنها وعلى الرغم من كل وسائل الدعم والمساندة التي تحصل عليها من قبل الحكومة الإيطالية إلا أنها لم تستمر طويلا (المصري ، 2000م ، 213) .

كذلك عرفت صحف أخرى مثل **صحيفة الوقت** والتي أنشأها محسن ظافر المدني (المصري ، 2000م ، 217) ، الذي عمل أول مرة في صحيفة الكشاف ثم حصل على ترخيص لإصدار صحيفته الوقت لكنها صدرت للعدد واحد فقط وتصادف ذلك مع نزول القوات الإيطالية للاحتلال طرابلس

فقبض عليه أثناء وجوده مع المجاهدين ومنع من ممارسة أي نشاط سياسي بالتالي لم يجد سوى الرحيل إلى تونس وعمل في صحافتها ثم رجع منها عام 1918م لإصدار صحيفته مرة أخرى فقبض عليه مرة أخرى ولم يفرج عنه إلا في عام 1922م فهاجر إلى تونس مرة أخرى ولم يعد منها إلا عام 1949م .

أما **صحيفة الذكرى** فهي صحيفة أسبوعية كان رئيس تحريرها عثمان بن موسى وبرزت في عام 1921م وطبعت في مطبعة الخواجة إبراهيم انشوية ثم في مطبعة الترقى وهي كانت ذات توجه سياسي علمي أدبي إضافة إلى صحف أخرى عرف منها **صحيفة الإصلاح** التي أدار تحريرها الصحفي الوطني جمال الدين الميلادي ، وصدرت عام 1921م وهي ذات توجه سياسي علمي، و**صحيفة العدل** التي صدرت عام 1921م وترأس تحريرها عبد الله بانون (المصراي ، تاريخ ليبيا ، 242- 243) ، وهي أسبوعية اهتمت بالشأن السياسي وأن كانت مثل باقي الصحف التي صدرت في فترة الاحتلال لا تستطيع المجاهرة بعداوتها وقوفها مع الحق ضد المستعمر ، و**صحيفة بريدة** وهي أسبوعية صدرت في بنغازي عام 1921م وترأس تحريرها محمد الطاهر المحيشي وهي كانت تنشر الأوامر الصادرة من السلطات الاستعمارية الإيطالية وبلاغاتها وقد ترأس تحريرها بعد وفاة رئيس تحريرها أخيه عمر المحيشي (المصراي 2000م ، 247) ، الذي كان يرأس في ذلك الوقت صحيفة ليبيا المصورة وهي اهتمت بالشأن الأدبي والثقافي وشجعت الأدب العربي رغم الظروف وقسوة الاحتلال وتدخله فيها وفي باقي الصحف التي يشتم منها الدعم للروح الوطنية .

● الخاتمة :

على الرغم من عودة ولاية طرابلس الغرب مرة أخرى إلى الحكم العثماني ، وبالرغم من إن الدولة القرمانيية لم يتجاوز حكمها الممتد من عام 1711م إلى عام 1835م تلك الفترة الكبيرة التي يمكنها من خلالها تغيير الأوضاع التي كانت سائدة وعلى كل الأصعدة وعلى الرغم من محاولتها إقامة دولة وطنية ذات هوية محلية ، إلا الدولة العثمانية فشلت ولم تستطع وضع تلك البصمة التي يمكننا أن نشير من خلالها إلى التأثير على جوانب المجتمع الذي كان فاعلاً أو واضحاً ، فهم ظلوا يحكمون هذه البلاد مرحلة طويلة والتي إن كان دخولهم إليها لا يمكن أن يوصف بالاحتلال لأنه جاء وفق رضى وقبول أهلها لردع المحتلين الإسبان على الرغم من ذلك فهم لم يفلحوا بالرغم من المحاولات المتكررة التي سعت وحاولت من خلالها الدولة العثمانية خلق نوع من الولاء والارتباط بالهوية العثمانية لم يكن ظهر أول أمره إن كان معلناً وخاصة في

مرحلة حكم جماعة الاتحاد والترقي إلا أنها لم تنجح في ذلك واصطدمت بالكثير من الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية .

وعلى الصعيد الاجتماعي فقلة السكان وتوزعها وطبيعة الأحوال التي كان يعيشها الكثيرون على نحو خاص سعت في تردي الأوضاع ناهيك عن محاولات الدولة العثمانية أصلاً استغلال ذلك التنوع لخدمة مصالحها وتنفيذ سياسيتها من خلال إحداث شرخ في البناء الاجتماعي عند بعض شرائح المجتمع المالية لها (القولوغلية) وبعض من لهم مصالح اقتصادية وسياسية (الأعيان والمشايخ) من خلال إيجاد منظومة مترابطة تجمع هؤلاء ، لكن ذلك لم يتحقق بسبب التقسيمات الاجتماعية التي خلقها التنوع في تركيبة المجتمع والتي ميزت العنصر العثماني دون سواه ، كما لم تنجح التقسيمات الإدارية الإصلاحية في إصلاح الأمور بالرغم من أنها منحت تلك الشرائح التي أشرنا إليها نوعاً من ممارسة السلطة لتنفيذ المصالح العامة وحمايتها مقابل بعض الامتيازات ، لكن طريقة وصول تلك الشرائح والتي كانت تشوبها الكثير من الأخطاء والتجاوزات ساهم في ذلك التردّي ، بحيث لم تعر الدولة العثمانية أي اهتمام ، مما زاد من اتساع الشرخ الاجتماعي يوماً بعد يوم وظهر للعيان في تلك التقسيمات الاجتماعية في الأرياف والبادية والمدن ، مما استدعى المعالجة الصحيحة ، لكن الدولة بدلاً عن ذلك أخذت في تقريب تلك الشرائح المدنية والعسكرية بغية استقطابها والعمل من خلالها مقابل تقديم بعض الإعفاءات والمزايا لها وهذا زاد من الخلل في بناء المجتمع على الصعيد الاجتماعي .

وهذا جانب يجب إن نشير إليه وهو بالرغم من ذلك السعي للدولة العثمانية لم تستمر في الاهتمام بتلك الشرائح الاجتماعية بسبب تزايد المشاكل السياسية التي أخذت جل اهتمام الدولة إضافة إلى اصطدام ذلك مع الطبيعة العثمانية خصوصاً بعد انقلاب الاتحاديين حيث باتت ترى في العنصر العثماني التمييز بخلاف العنصر العربي وهذا جعلهم غرباء عن هذه البلاد على الرغم من طول وجودهم على أرضها ووجود نواة كانت قد تقرب ذلك الامتزاج ونعني بها طبقة القولوغلية ومحاولة امتزاجهم والتي كانت بسيطة وأن تظل محاولة لكنها لم تنجح بسبب الطبيعة العثمانية إضافة إلى شدة التماسك الوطني الذي نراه بوضوح رافضاً لتلك العلاقة ، فشيوخ القبائل في الدواخل كان من بين شروطهم لتقدم الولاء للدولة هو منع رجالها العثمانيون من دخول مناطقهم ، وهذا ما حدا بالدولة العثمانية مسيرة ذلك بدليل أنها لم تحاول التدخل في النسيج الاجتماعي إلا في جوانبه السياسية والإدارية وعلى نحو يسمح لها بإدارة

الأمر بشكلها الطبيعي الذي رسمته بواسطة الشرائح الموالية لها من أعيان أو مشايخ ولاستمرار ذلك سعت الدولة إلى تأهيل أبنائهم من خلال المدارس والمعاهد العثمانية لاستكمال المشوار فيما بعد .

عملية الوعي بكل تلك الحقائق اصطدمت بطبيعة تركيبة المجتمع في ولاية طرابلس المتمثلة في تنوع سكانه من أهل المدن أو الأرياف أو البادية وهؤلاء في أغلبهم حرموا من التعليم أو الثقافة التي تؤهلهم إلى فهم ما يدور حولهم من مشاكل ومساوئ وعادات وتقاليد تنم عن الجهل والتخلف ، وهذا جانب من الجوانب التي تتحمله الدولة العثمانية فالتأخير في العملية التعليمية والتي لم تبدأ إلا في أواخر عام 1842م بعد صدور فرمان حول التعليم الحديث ، أما الفترة التي قبلها فلا يمكننا أن نطلق عليها تعليماً بالمعنى الرسمي ولم يكن هناك سوى التعليم الديني الذي تصدى لذلك العمل في الجوامع والزوايا بإمكانيات بسيطة ومحدودة لم نعم أو تصل للجميع مما خلق شريحة من تركيبة المجتمع ظلت بعيدة عن الفهم والمشاركة في حركته وتطلعاته ومثلت المرأة الأكبر فضلت حبيسة العادات والتقاليد التي أعاقبتها في بعض الأحيان من ممارسة حريتها ومشاركتها مع أخيها الرجل في بناء المجتمع كذلك الحال بالنسبة للجوانب الاقتصادية والتجارية التي ظلت حبيسة أهداف الدولة العثمانية ومصالحها بالرغم من صعوبة الظروف التي تمر بها فهي لم تلقى الاهتمام والتقدير والرعاية إلا في الجانب اليسير منها وظلت في أغلبها محلية وتعتمد القدرات الوطنية بالرغم من أهميتها التي تشكل منها رافداً من الروافد التي اعتمدت عليها الدولة في تقديمها للضرائب والأموال التي كانت تفرض عليها .

هذا الأمر زاد من تدهورها وعدم تناميها في الوقت الذي كانت أصلاً تعاني من قلة مؤسسات تساهم في ازدهارها وتقدمها من خلال توفير الكوادر الصناعية والفنية الماهرة وهذا بكل تأكيد ساهم في ذلك التدهور الذي لم تنتبه إليه الدولة إلا في وقت متأخر بدليل أن أول معهد متخصص لتخريج الكوادر الفنية لم يفتح إلا عام 1899م (مدرسة الفنون والصنائع) أي في أواخر العهد العثماني الثاني عليه فقد اجتمعت الكثير من العوامل التي وقفت أمام حصول ذلك التأثير أو تغلغله في تركيبة المجتمع تمثلت في :

أولها : يعود إلى صلبة البناء الاجتماعي والثقافي والتراثي للمجتمع العربي في هذه البلاد ، بل إننا نلاحظ العكس في الكثير من الأحداث حيث انصهر الأجانب في إطار هذا المجتمع ، والحق يقال إنه بفضل الشخصية والمورث العربي تم المحافظة على تماسك الهوية وازدادت صلبة كيان المجتمع بالرغم من قوة الإغراء والأساليب وشراستها التي استخدمها ضده الآخرون ، أما التأثيرات التي ظهرت في بعض

الأحيان على شكل المجتمع فما هي إلا قشور خارجية اقتصرت على بعض الجوانب مثل اللبس والطعام وبعض المفردات والمصطلحات وبعض أساليب الحكم وأنظمتها .

سكان هذه البلاد أقاموا حاجزاً حضارياً واجتماعياً مع العثمانيين على الرغم من وحدة الدين والمتابع يلاحظ أن الشخصيتين العربية والعثمانية توحد بينهما الكثير من الفروق ، فالعربي عاش وترعرع على النزوع إلى الحرية والفخر بنفسه وقومه ولم يرض الخنوع والمذلة لحاكم ولا لسلطة ، وفي مراحل عجزه على المقاومة يلجأ إلى العزلة على نفسه متجنباً أكبر قدر من الاتصال بذلك الواقع وهذا في الأمر جعل العرب في الكثير من الأحيان بعيدى الصلة بالواقع والأحداث المتطورة والمحيطه بهم ، لكن هذا لا ينفي أنه وسيلة حفظ بها على نقاء هويته القومية والعرقية ، في حين العثماني يعيش الطابع العسكري المحكوم على الطاعة والولاء للحاكم لدرجة تصل إلى الخضوع وهذا بكل تأكيد لم يقبله العربي ورفضه بحيث إن الأتراك ورغم كل تلك الفترة لم يخلقوا نسيجاً لهم يشبههم ، ولا أدل على ذلك أنه عند رحيلهم لم يتبق لهم من تأثيرات سوى بعض من تلك الألفاظ والكلمات التي رسخت لطوال تكرارها وبعض أنواع الأزياء والملبوس وتسميتها .

ثانياً : يعود سبب قلة التأثير العثماني إلى طريقة تعامل الولاة العثمانيين مع أهالي البلاد حيث إنهم استهلكوا معظم فترات حكمهم في الدخول في صراعات ونزاعات مع السكان من غير داع إليها في الكثير من الأحيان ، إضافة إلى أنهم لم يسيطروا إلا على المناطق الساحلية فقط في حين كانت مدن الدواخل تدار من قبل شيوخها وزعمائها وهذا الأمر بكل تأكيد حافظ على الهوية العربية ودعمها .

ثالثاً : يلاحظ أن طريقة تعامل الموظفين العثمانيين والتي اتصفت بالشدة والصرامة والتمييز في بعض الأحيان ساهمت في تشكل حاجز بينهم وبين السكان زاد من ابتعادهم وانفصالهم وأكد على سياسة الانغلاق على الآخر ، ومما يؤكد حقيقة ذلك عدم سعي العثمانيين إلى محاولة فهم سبب ذلك ومعالجته ، فهم فضلوا حصر علاقاتهم بسكان المدن فقط والتي تشكلت بسبب المنفعة المتبادلة والمصلحة حتى هذا الأمر لم يفلح في إيجاد موطئ قدم لهم في إطار المجتمع وتركيبته في ولاية طرابلس على الرغم من أنهم حاولوا من خلال التزاوج من العديد من النساء العربيات في هذا البلد وخلق ما عرف (القولوغلية) إلا أنه ظل محصور وغير ذي أهمية ، بل إن هؤلاء امتزجوا مع باقي كيانات المجتمع لغة وطباعاً وعادات وتقاليد .

بالتالي ساهمت الخصوصية الاجتماعية والدينية والثقافية التي تمتع بها هذا المجتمع في زيادة صلابة وتماسك بنيانه ، وهذا لا ينفي وجود بعض التجاوزات التي تخللت طبيعة الحياة الاجتماعية والتي مردها الجهل وعدم انتشار التعليم والتي كانت رائجة في تلك المرحلة ، لكن كما اشرنا طبيعة الكيان الاجتماعي وطبيعة المجتمع المتمسك بدينه ومؤسساته المختلفة والمؤمن بهويته العربية وبتقاليده الأصيلة لم تكن لتسمح بأي تجاوز على الهوية أو الموروث الثقافي أو الاجتماعي بل كانت حافظة لهذه الهوية على الرغم من كل المخاطر ، كما لا يمكننا نسيان الدور الذي اضطلع به المثقفون في هذه البلاد على الرغم من كل ما اعترض طريقهم من قلة الإمكانيات أو القدرات إضافة إلى الطبيعة السياسية في تلك المرحلة والتي كانت مقبلة على مرحلة جديدة في مواجهة الهجمة الاستعمارية على تراب هذا الوطن .

● قائمة المصادر :

- 1- علي بن زياد : ولد بطرابلس الغرب ورحل لطلب العلم إلى المدينة المنورة حيث سمع من الإمام مالك بن انس ثم رحل إلى العراق وأخذ من الإمام سفيان الثوري أصول الحديث ثم عرج على مصر واخذ من الإمام الليث بن سعد والمحدث أبن لهيعة الحديث والرواية ثم استقر في تونس للعلم والتعليم وأصبح رئيس الفتوى وإمام المذاهب في إفريقيا ، توفي رحمة الله عليه عام 183هجري ودفن في تونس قرب سوق الترك ، للمزيد راجع ناصر الدين محمد الشريف ، *الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية ، عمان : دار البيارق ، 1999م*
- 2- تيسير بن موسى ، 1988م ، ص 66 .
- 3- فاتح رجب قدراة ، 2007م ، ص 291 .
- 4- تيسير بن موسى ، 1988م ، ص 68 .
- 5- محمد مسعود جبران ، 2008م ، ندوة أحمد بك النائب ، ص 181 .
- 6- أحمد محمد القماطي ، *تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية ، دراسة تحليله ميدانية ، طرابلس : الدار العربية للكتاب ، 1978م ، ص 68 .*
- 7- حسن الفقيه حسن : أحد أعيان مدينة طرابلس وتجارها كان عضواً في مجلس الإدارة والشورى في الولاية اشتهر باقتناء الكتب وحبه للأهل العلم كانت حياته في العهدين القرمانلي والعثماني الثاني ، للمزيد راجع حياته في مقدمة كتابه اليوميات الليبية ، دراسة وتحقيق محمد الاسطي ، وعمار جحيدر ، مركز دراسات جهاد الليبيين . 2002م .
- 8- ناصر الدين محمد الشريف ، 1999م ، ص 347 .
- 9- أحمد الشارف : من الفقهاء والقضاة البارزين ولد في مدينة زليتن أخذ العلم في منطقتة ثم رحل إلى طرابلس فأخذ العلم من أبرز علمائها ولهذا الشاعر ديون متنوع قام بنشره الأستاذ على مصطفى المصراقي .
- 10- إبراهيم مصطفى باكير : من علماء الأحناف وأدباء طرابلس ولد فيها وتعلم فيها تولى عديد المناصب خلف إنتاجا " غزيرا" من الشعر ، وكان أحد محرري جريدة الترقى ، راجع ، على مصطفى المصراقي ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، ط ثانية ، طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر ، 2000م ، ص 72 .
- 11- أحمد البكبك : من علماء طرابلس ولد فيها واخذ العلم من مشايخها وتولي التدريس طيلة حياته

- 12- احمد بن محمود : رحل إلى مصر للتحصيل العلمي وطلب العلم بل انه ذهب إلى الهند وعاد إلى مسقط رأسه طرابلس حيث توفي عام 1953 م .
- 13- سالم المبروك الورشغاني : رحل إلى مصر وأصله من قبيلة ورشغانية .
- 14- محمد كامل بن مصطفى : تولى دور مهم في الإصلاح والتعليم .
- 15- سليمان الباروني : سليمان الباروني : الزعيم والأديب والصحفي أصدر جريدة الأسد الإسلامي في القاهرة عام 1908م وهي تهتم بالقضية الإسلامية وفكر الجامعة الإسلامية وهي أسبوعية كما أنشأ مطبعة كذلك ، راجع ، علي المصري ، 2002م ، ص 259 ، 275 .
- 16- ملحق و ، وثائق منشورة ، من كتاب محمد الكوني بلحاج ، التعليم في مدينة طرابلس الغرب وثيقة رقم 1 ، لإجازة علمية دينية ، ص 499 .
- 17- محمد مسعود جبران ، 2008م ، ندوة أحمد النائب ، ص 184 .
- 18- فاتح قدارة ، 2007م ، ص 298 .
- 19- زاوية طبقة : سميت باسم المنطقة التي فيها على مشارف الحمادة الحمراء على بعد 40 كم من مزدة للمزيد راجع ، عبدالله محمد الشريف ، أحمد محمد الطوير ، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر ، 1978م ، ص 31 .
- 20- زاوية أبو زيان : تقع قرب غريان وتنسب إلى أسرة أطواهرية احد فروع قبيلة الكميشات ، راجع عبد الحميد الهرامة 1984م ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الثاني ، ص 131 .
- 21- زاوية العالم : تقع بين الريانة والخلائفة قرب وادي يدعى الباقول ، راجع عبد الحميد الهرامة ، المرجع السابق ، ص
- 22- محمد مسعود جبران ، 2008م ، ص 185 .
- 23- تجب الإشارة إلى أن الأخ محمد مسعود جبران قد أشار إلى الكثير من هؤلاء العلماء الذين ساهموا في حركة العلم والتعلم في ربوع هذه البلاد ، للمزيد راجع ص 181 - 195 .
- 24- غيرهارد رولفس ، 2000م ، ص 72 .
- 25- محمد مسعود جبران ، 2008م ، ندوة أحمد بك النائب ، ص 195 .
- 26- رضوان السيد ، فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية ، مجلة العربي ، السنة الرابعة والعشرون ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 247 ، 2001م ، ص 77-90 .

- 27- إبراهيم بيومي غانم ، الأوقاف السياسية في مصر ، القاهرة : دار الشروق ، 1998م ، ص 47 .
- 28- صبحي صالح ، النظم الإسلامية ونشأتها وتطورها ، ط الخامسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1980م ص 369 .
- 29- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله ، الوقف في الفكر الإسلامي ، ج الثاني ، المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1996م ، ص 247 .
- 30- فاتح رجب قدارة ، 2007م ، أشار إلى بعض من تلك المنازعات ، ص 287 ، للمزيد راجع وثيقة رقم 88 ، مخطوط بملف الأوضاع الاجتماعية رقم 42 ، بمركز دراسات جهاد الليبيين يبين رجوع وقفية إلى احد المساجد الموجودة في منطقة الزاوية (لجامع الرماح) .
- 31- صبحي صالح ، 1980م ، ص 369 .
- 32- فاتح قدارة ، 2007م ، ص 288 .
- 33- عبد العزيز محمد عوض ، 1969م ، ص 245 .
- 34- حسين أبو شويشة ، 2009م ، ص 126 .
- 35- فاتح قدارة ، 2007م ، ص 290 .
- 36- أحمد بك النائب ، (د . ت) ، الجزء الأول ، ص 386 .
- 37- أبو محمد عبد الله التيجاني ، رحلة التيجاني ، تقدم حسن حسني عبد الوهاب ، طرابلس : الدار العربية للكتاب ، 1981م ، ص 212 .
- 38- محمد عمر مروان . سجلات محكمة طرابلس الشرعية، دراسة في مصدر تاريخي ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الفاتح، 1997م ، ص 44 .
- 39- سعيد علي حامد ، مدارس مدينة طرابلس منذ الفتح العربي وحتى عام 1911م ، مجلة تراث الشعب ، العدد 14 ، طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للأعلام والثقافة ، 1984م ، ص 51 .
- 40- الطاهر أحمد الزاوي ، 1971م ، ص 82 .
- 41- نجاح القابسي ، المعاهد والمؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي ، . مجلة المؤرخ العربي ، العدد التاسع عشر ، بغداد : اتحاد المؤرخين العرب ، 1981م ، ص 185 .

- 42- للمزيد راجع الوثائق المنشورة في كتاب فاتح قدارة ، الزاوية الغربية ، ملف التعليم وثيقة رقم 7 تشير إلى معلمي المساجد الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الولاية ، ص 350 .
- 43- ملحق ي ، وثائق منشورة من كتاب محمد الكوني بلحاج ، وثيقة رقم 2 ، إجازة عثمانية إعدادية ملكية ، ص 500 .
- 44- أحمد سراج الدين ، حركة التربية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر ، مجلة الأبحاث ، المجلد الرابع ، الجزء الثالث ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، 1951م ، ص 335 .
- 45- تيسير بن موسى ، 1988م ، ص 332 .
- 46- رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، بنغازي : دار الحقيقة ، 1972م ، ص 132 .
- 47- علي صادق حسين . 1990م ، من الوثائق التركية . الضباط الليبيين في الجيش العثماني ، مجلة الوثائق والمخطوطات العدد الخامس ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 1990م ، ص 12-14 .
- 48- محمد الكوني بلحاج ، 2009م ، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب ، طرابلس : منشورات جامعة السابع من ابريل ، ص 92 .
- 49- مهدي البستاني ، 1997م ، (العدد 87 - 88) ، ص 405 .
- 50- أحمد عزت : تولي حكم ولاية طرابلس الغرب ثلاث مرات الأولى عام 1849م والثانية عام 1858م والثالثة عام 1879م ويبدو انه كان يتمتع بمميزات خاصة جعلت الدولة تستعين به أكثر من مرة للمزيد راجع ، على محمد جهان ، 2007م ، ص 140 .
- 51- للمزيد راجع الوثائق المنشورة ، نقلا عن كتاب عبد المنصف البوري ، الاحتلال الإيطالي لليبيا ، حيث يشير إلى أنواع المدارس الإيطالية المنتشرة في الولاية ، ص 266 .
- 52- فرانثيسكو كورو ، 1984م ، ص 101 .
- 53- محمد الكوني بلحاج ، 2000م ، ص 89-92 .
- 54- علي محمد جهان ، 2007م ، ص 148 .
- 55- الطاهر أحمد الزاوي ، 1970م ، ص 274 .
- 56- تيسير بن موسى ، 1988م ، ص 75 .
- 57- حسين سالم أبو شويشة ، 2009م ، ص 114 .

- 58- ليون . جون فرانسيس ، 1976م ، من طرابلس إلى فزان ، تعريب مصطفى جودة ، طرابلس : دار الفرجاني ، ص20.
- 59- رأفت غنيمي الشيخ ، 1972م ، ص 88 .
- 60- مابل لومس تود ، 1968م ، ص 179 .
- 61- نجم الدين غالب الكيب ، 1978م ص 60 .
- 62- حسين سالم أبوشويشة ، 2009م ، ص 125 .
- 63- فرانثيسكو كورو ، 1971م ، ص 35 .
- 64- مابل لومس تود ، 1968م ، ص 222.
- 65- مصطفى عبد الله بعيو ، 1975م ، ص 35 .
- 66- حسين أبو شويشة ، 2009م ، ص 137 .
- 67- الريي : هو عندهم الرجل التقى الذي له الحق فقط في الذبح الذي يكون عند اليهود .
- 68- المجلس الروحي : مجلس يهودي غرضه حل كل مشاكل الطائفة .
- 69- حسين سالم أبو شويشة ، 2009م ، ص 138 .
- 70- أحمد صدقي الدجاني ، 1971م ، ص 277 .
- 71- علي مصطفى المصري ، صحافة ليبيا في نصف قرن 2000م ، ص 38 .
- 72- فليب دي طرازي ، تاريخ الصحافة العربية ، بيروت : المطبعة الأدبية ، المجلد الثاني ، 1913م ، ص 246 .
- 73- للمزيد راجع ، علي مصطفى المصري ، لمحات أدبية عن تاريخ ليبيا ، طرابلس : المطبعة الحكومية ، 1956م .
- 74- محمد الكوني بالحاج ، 2007م ، ص 142 .
- 75- ياسين شهاب الموصلي . 2005م ، سالمات ولاية طرابلس الغرب أهميتها في دراسة التاريخ الليبي الحديث ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الأول ، طرابلس : مركز دراسات جهاد الليبيين ، 2005م ، ص 48 .
- 76- عبد العزيز سعيد الصويعي ، 1989م ، ص 145 .
- 77- نيكولاي بروشين ، 1991م ، ص 370 .

- 78- علي عياد : أحد مثقفي مدينة طرابلس ولد في منطقة جنزور عام 1868م ثم هاجر إلى بلاد الشام حيث وافته المنية هناك راجع محمد مسعود جبران ، 2008م ، ندوة أحمد بك النائب ، ص 193 .
- 79- فرانسيسكو كورو ، 1984م ، ص 130 .
- 80- فيليب دي طرازي ، 1913م ، ص 246 .
- 81- علي مصطفى المصري ، 2000م ، ص 88 .
- 82- محمد بك الأنصاري : ابن المؤرخ أحمد النائب نشأ في بيت من أعراق بيوت مدينة طرابلس درس اللغات وأجاد العربية والتركية والفرنسية ، راجع عبد الحميد الهرامة ، 2008م ، ندوة احمد النائب ، ص 93 .
- 83- أحمد إبراهيم ذياب ، 1982م ، 2 : 622 .
- 84- محمد الكوني بالحاج ، 2007م ، ص 156 .
- 85- محمد الهاشمي المكّي : ولد في مدينة توزر التونسية عام 1881م درس في جامع الزيتونة وكان والده من شيوخ ومدرسي الجامع اشتهر هذا الصحفي بالسخرية الشديدة على الأوضاع التي تمر بها بلاده ، مما دعاه إلى الهجرة إلى طرابلس ثم إلى إندونيسيا حيث أنشأ مدرسة للتعليم اللغة العربية وأصدر صحيفة باللغة العربية (يورو بدورو) توفي عام 1944م أثناء الحرب العالمية الثانية ، راجع ، علي مصطفى المصري ، 2000م ، ص 112- 113 ، إضافة إلى نيكولاي بروشين ، 1991م ، ص 371 .
- 86- خليفة محمد التليسي ، 1988م ، ص 226 .
- 87- محمد فوزي : ولد في مدينة طرابلس درس فيها ثم أكمل تعليمه في اسطنبول حيث حصل على شهادة الحقوق واشتغل في المحاماة ثم أستاذاً بمدرسة البوليس ونائباً عاماً في محكمة طرابلس ثم مدير لمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية ، راجع المصري 2000م ص 119 .
- 88- أحمد صدقي الدجاني ، 1971م ، ص 283 .
- 89- فيليب دي طرازي ، 1913م ، ص 246 .
- 90- أحمد الفساطوي : أحد أبناء الجبل الغربي درس في الأزهر مارس الكتابة الصحفية في العديد من الصحف في المهجر أمثال الأسد الإسلامي والترقي عمل في حزب الإصلاح والترقي سكرتير للحزب جمع بين التدريس والصحافة ، راجع المصري ، 2000م ، ص 123 .

- 91- مصطفى كامل : 1829م / 1908م أحد مؤسسي نهضة مصر الوطنية أحرز شهادة الحقوق في فرنسا ، قاوم الاستعمار الإنجليزي بخطبه ومقالاته ، أنشأ جريدة اللواء عام 1900م ، دعا إلى إنشاء الحزب الوطني عام 1907م وانتخب رئيساً له ، رجع خير الدين الزركلي ، الإعلام ، بيروت : دار العلم للملايين ، 2002م ، ص 238 .
- 92- المصري ، 2000م ، ص 135 .
- 93- عبد الكريم أبو شويرب ، 2008م ، ندوة أحمد النائب ، ص 214 .
- 94- محمود نديم بن موسى : ولد في طرابلس عام 1876م درس فيها ثم التحق بالجامع الأزهر في مصر ونال شهادة العالمية عام 1906م ثم عاد إلى طرابلس وبدأ ميله للصحافة يزيد ويكبر ، درس في مسجد أحمد باشا القرماني وكان والده خطيباً في مسجد سالم المشاط ثم قاضياً في مدينة زوارة ، لكنه ترك ذلك واتجه إلى ممارسة الصحافة ، توفي عام 1937م ، راجع المصري ، 2000م ، ص 187-188 .
- 95- عثمان القيزاني : ولد في طرابلس ودرس فيها واشتغل أول أمره في صحيفة الترقى وساهم في الاجتماعات الأساسية أيام مرحلة الكفاح الوطني وخاصة مؤتمر غريان عام 1920م وكان من بين أعضاء الوفد الوطني الذي ذهب إلى روما للمفاوضة من أجل حرية الوطن وأن لم يسافر بسبب كتاباته السياسية التي عرضته للسجن عديد المرات ، راجع المصري 2000م ، ص 157-158 .
- 96- راجع مصطفى على المصري ، 2000م ، ص 203 .
- 97- على مصطفى المصري ، 2000م ، ص 213 .
- 98- محسن ظافر المدني : ولد عام 1891م في مصراته تخرج من المكتب الرشيدى العثماني ثم أرسل إلى اسطنبول لتحصيل العلم ونال شهادتي الإعدادي والسلطاني ثم عاد إلى طرابلس عام 1908م وعمل في إدارة البريد والتلغراف حتى عام 1910م ، راجع المصري ، 2000م ، ص 217 .
- 99- جمال الدين الميلادي : ولد عام 1882م درس في مكتب الرشيدية عمل مأموراً للجمرك ثم مديراً للمال في اغدامس برع في الأناشيد والتواشيع والموسيقا مع موهبته الصحفية هاجر إلى اسطنبول وبقي في مدينة أزمير حتى وفاته عام 1963م ، راجع المصري ، 2000م ، ص 236 ، 237 .

100- عبد الله عربي بنون : ولد عام 1864م وهو أحد وجهاء مدينة طرابلس درس في مكتب الرشيدية ثم انخرط في دار المعلمين تقلد مناصب قضائية حيث عمل عضواً بمحكمة التجارة ثم رئيساً لها سافر إلى اسطنبول عام 1912م حيث عين موظفاً في ديار بكر ومديراً عاماً ثم عاد إلى طرابلس عام 1914م توفي عام 1938م ، راجع المصري ، تاريخ ليبيا ، ص 242-243

101- عمر المحيشي : ينحدر من مصراته عاش في بنغازي ودرس في مدرسة فرنسية في الإسكندرية عام 1913م ثم عاد إلى عام 1914م إلى بلاده ورافق أخاه محمد إلى الدراسة في إيطاليا ثم عاد واشتغل سكرتيراً في غرفة التجارة توفي عام 1942م ، راجع المصري 2000م ، ص 247 .